

<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية المساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.</p> <p>تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهما وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>66</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة البنية الأساسية والبيئة. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية المساهمة في تمويل برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.</p> <p>تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهما وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>67</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية ضمان القرض المبرمة في 22 أوت 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والبنك الألماني لإعادة البناء وال المتعلقة بالقرض المسند لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للمساهمة في تمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بجزيرة جربة.</p> <p>تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهما وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>68</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. -لجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعُد كل منها تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p>	<p>مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على عقد الضمان لأول طلب المعبر بتونس في 17 أكتوبر 2013 بين الحكومة التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقسط الأول من نفقات التعمير الشامل للمدينة الأولى مؤسسات الشفاف ومؤسسات الإيجار الشفاف.</p>	<p>بتاريخ 2013/11/13</p>	<p>69</p>
<p>اللجان المتعهدة:</p> <ul style="list-style-type: none"> * لجنة المالية والتخطيط والتنمية. -لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية. <p>في الجوانب الداخلة في اختصاصهما وتعُد تقريراً كتابياً في الغرض تحليه على لجنة المالية والتخطيط والتنمية.</p> <p>تم تقديمها من طرف رئيس الحكومة ويهما وزارة التنمية والتعاون الدولي.</p>			

الى | 16843

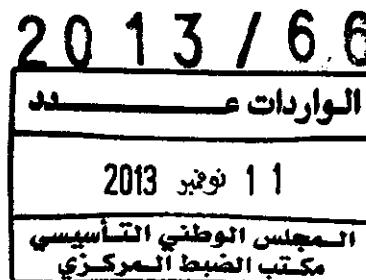
جدول الوثائق الموجهة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الملف	عنوان الوثائق	بيان مستويات الوثائق	العدد الرقمي
	للتفضل بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي مع العلم أن الوزارة المختصة بمتابعة مشروع هذا القانون هي وزارة التنمية والتعاون الدولي.	-رسالة إحالة ممضاة من طرف السيد رئيس الحكومة موجهة إلى السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي. -مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.	01 02
		-شرح الأسباب -نسخة من اتفاقية القرض	03 04

تونس، في 8 نوفمبر 2013

الوزير لدى رئيس الحكومة
الوزير لدى رئيس الحكومة
الممضى: نور الدين العبيري

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه





من رئيس الحكومة
إلى
السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي
قصر باردو

وبعد، فعملا بأحكام الفصل 4 من القانون التأسيسي عدد 6 لسنة 2011
المؤرخ في 16 ديسمبر 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية يصلحكم طي
هذا مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقية التفرض المبرمة في 4 جويلية
2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في
تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

فالرجاء منكم القبول بعرضه على المجلس الوطني التأسيسي.

رئيس الحكومة

علي عريض

2013 / 66

المواردات	عدد
11	نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي	
د.كتب الضبط المركزي	

2013 / 6.6

الواردات عدد
11 نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الضبط المركزي

مشروع قانون

2013 / 6.6

يتعلق بالصادقة على اتفاقية القرض المبرمة في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب

فصل وحد :

تمت المصادقة على اتفاقية القرض الملحة بهذا القانون والمبرمة بتونس في 4 جويلية 2013 بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية والمتعلقة بإقراض البلد التونسية مبلغ عشرين مليون (20.000.000) أورو لمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

2013 / 66

الواردات عدد
١١ نوفمبر 2013
المجلس الوطني التأسيسي مكتب الصياغة المركزي

شرح الأسباب

2013 / 66

يتعلق بالصادقة على اتفاقية القرض الخاصة بمساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب

تم بتاريخ 4 جويلية 2013 بتونس، إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية وبمبلغ قدره 20 مليون أورو، أي ما يعادل حوالي 40 مليون دينارا، ستخصص للمساهمة في تمويل برنامج تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

تقديم المشروع

يمثل الماء عاملا أساسيا في التنمية المستدامة وذلك بتحسين المستوى المعيشي والظروف الصحية والبيئية وتوفير مناخ ملائم للمواطن الريفي لتهيئة وبعث ديناميكية اقتصادية. وباعتبار أهميته، وضعت الدولة التونسية بداية من الثمانينات إستراتيجية لتزويد الريف بالماء الصالح للشراب مكنت من تطوير نسبة التزود لتبلغ 100% بالوسط الحضري و 93% بالمناطق الريفية.

أهداف ومكونات المشروع

يهدف مشروع تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب إلى بلوغ نسبة تزويد وطنية بالمناطق الريفية حدثت بـ 95 % وقد تم برمجة تزويد ما يقارب 80.000 ساكنا بالمناطق الريفية موزعين على 18 ولاية بالمناطق الداخلية.

ويهدف المشروع بالأساس إلى تحسين ظروف العيش في الوسط الريفي من خلال الربط الفردي المباشر بشبكة توزيع المياه، بالإضافة إلى الاقتصاد في الماء من خلال تركيز عدادات جديدة وتغيير العدادات المعيبة.

ويتضمن المشروع بالخصوص إنجاز المكونات التالية :

- الأشغال : 18,2 مليون أورو
- التجهيزات : 0.22 مليون أورو
- تركيز عدادات جديدة : 0.82 مليون أورو

- المراقبة ومصاريف مختلفة

: 0.75 مليون أورو

3 - الشروط المالية للقرض

مبلغ القرض : 20 مليون أورو أي حوالي 40 مليون دينارا

نسبة الفائدة : أوربيور 6 أشهر + 0.83 % سنويا

آجال التسديد : 20 سنة منها 7 سنوات إمهال

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.